يجوز في الهبة قبل القبض ولا يجوز في الوصية
قبل القبض لكن بعد القبول وموت الموصي ويجب الاستبراء
على الصغيرة والكبيرة والآيسة سواء كان الانتقال من امرأة
او صبي او مجنون ويجب الاستبراء للملك بشراء اذا اعتاد التي
الزق بالجر وكذا لو اشتري زوجته في العدة الرجعية
واذا زوج جاريته وجد ولو اشتري مجوسية او وثنية او
مرتدة فاستبرأها بعد الاسلام ولو اشتري معتدة
او زوجة فاستبرأها بعد العدة والطلاق وان زال
الفراش من الامة الموطوءة او المستولدة بالعتق او بموت السيد
وجب الاستبراء ومن اشترى زوجة الجارية الموطوءة فلا يجوز
له وطئها حتى يستبرئها او من اعتق سريته او اراد ان يزوجها
فالاظهر جوازه لما الموطوءة بالشبهة واما اذا ان يزوجها او يجوز
الاعتماد في قولها التي حضت فلانا حتى على الزوج الثاني
الا بشاهدين فلا يجوز النكاح الا بحضور شاهدين عدلين
مسلمين بالغين حرين سميعين بصيرين وكرين فصاعدا لقوله تعالى واشهدوا

شاهدين من رجالكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم وكل نكاح
اربع ذو سفاح الخاطب والولي والشاهدان الموصوفان وعلى
مقبول الشهادة للزوجين اليسا بعدوين ولا اثنين ولا ابوين
ولا يجوز ان يكونا ابني احد الزوجين فيجوز ان يكونا مستوري العدالة
دون مستوري الرق فاذا بان كون الشاهدين فاسقين عند العقد
تبين البطلان على قول لكن اذا تباينا بخبرة ومذكرة باقرار المنكر
فاذا اعرف احد الزوجين كونهما فاسقين عند العقد لم ينعقد
وعند ابي حنيفة رضي الله عنه يكفي شهادة رجل وامرأتين وعند
مالك رحمة الله عليه يكفي الاعلان الركن الثالث العاقدان وهما
الزوج والولي فالزوج البالغ العاقل مخير بين ان يعقد بنفسه
وبين ان يوكل من يعقد له والاحب ان لا يزيد على امرأة واحدة
لا يجوز ان ينوب كل الامة من يجوز له ان يقبل العقد لنفسه وغير البالغ
يزوجه الاب او الجد فقط فلا يزوجه باكرا من امرأة واحدة
في احد الوجهين ولا يزيد على مهر المثل والمجنون الكبير الذي يفيق
في وقت لمة زوجه الاب اذن وان كان لا يفيق ولكنه يحتاج

Copyright © King Saud University